01-بناء الاشكالية

الملاحظ أن المشرع الجزائري بالرغم من اعترافه بحق الشخصية المعنوية للبلدية واعترافه بحق مساهمة الافراد المنتخبين في إدارة شؤون البلدية وتنميتها، إلا أنه يعتبرها في الوقت نفسه هيئة تنفيذية تابعة للسلطة المركزية للدولة – الولاية بشكل خاص– ولا يمكنها البت في أي أمر دون الرجوع إليها وهذا ما يقود إلى العديد من التساؤلات حول ما إذا كانت هذه الوصاية أو الرقابة الإدارية التي تفرضها الدولة على المجالس الشعبية البلدية، تهدف فقط إلى ضمان عدم الخروج عن الإطار العام لسياسة الدولة والحفاظ على وحدتها وتناسق هياكلها، أم أنها تتجاوز هذا إلى درجة الحد من اختصاصات هذه المجالس وتقليص صلاحياتها،حيث نجد أن سلطة الوصاية التي تُمارس من طرف الوالي على ، المجالس البلدية وأعمالها وفقًا للشكل الظاهري لما تضمنه القانون البلدي جاءت بغية الحد من التجاوزات التي قد تحدث أو لمنع البلديات من اتخاذ قرارات، التي قد لا تتلاءم مع المتطلبات الوطنية أو الجهوية أو المحلية، لكن هل تتوقف هذه الوصاية من الناحية الواقعية عند هذا الحد فحسب؟ أم أنها تتجاوزه بكثير؟.

فمن الناحية النظرية وفقا لما جاء في هذا القانون، نجد أن هذه الرقابة أو الوصاية الإدارية، تُمارس بطريقتين أساسيتين :الأولى رقابة على المجالس الشعبية البلدية والثانية رقابة على القرارات التي تصدر عنها بعد المداولة، كما مكن هذا القانون أيضا هذه المجالس من حق الطعن في قرارات السلطة الوصية وذلك رغبة في تمكين الهيئات البلدية

من الدفاع عن نفسها إ زاء تصرفات سلطة الوصاية، التي قد تخرج عن القانون أو تتعدى على استقلالها وذلك من خلال وسيلتين :الوسيلة الإدارية وهي التظلم الرئاسي أمام وزير الداخلية والوسيلة القضائية.

لكن من الناحية العملية هناك الكثير من أعضاء هذه المجالس البلدية، نجدهم دائما في حالة تذمر من هذه الوصاية لأنهم يرون أن ممارستها من الناحية الواقعية أو التنفيذية تتجاوز بكثير الحدود التي رسمها لها القانون ، ويلاحظ أن أعضاء المجالس الشعبية البلدية، يشتكون دائما من عدم قبول معظم مقترحاتهم، بالنسبة لمشروعات التنمية المحلية التي يقدمونها للولاية حيث يرون أنفسهم أقدر من الولاية في تحديد أولويات سكان البلدية لأنهم يعيشون فيها وبالتالي فهم أكثر احتكاكا بأفرادها وأكثر دراية بمشكلاتهم ومعاناتهم ، وبالتالي فهم الأحق والأقدر على تحديد الأولويات ومعرفة أنسب المشروعات لهم ، وعلى هذا الأساس، ومن خلال كل ما سبق عرضه، يتبادر إلى الذهن **تساؤل رئيسي** وجوهري يدور حوله كل هذا البحث، مفاده ما يلي :

ما مدى نجاح مهمة اعضاء المجلس الشعبي المنتخب لبلدية امجدل في تجسيد التنمية المحلية؟

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيس **تساؤلين فرعيين** ، وهما كما يلي :

– هل الأساليب الإدارية المعمول بها بحسب القانون البلدي ملائمة في إدارة وتسيير شؤون التنمية المحلية لبلدية امجدل؟

– هل تبعية المجلس الشعبي البلدي لبلدية امجدل للتمويل المركزي تؤثر من التنمية المحلية ؟

02- فرضيات الدراسة :

يحاول هذا البحث اختبار صحة أو عدم صحة الفرضية العامة والفرضيات الفرعية التالية :

02-01- الفرضية العامة للدراسة :

– فهم أعضاء المجلس البلدي لمهمة وطبيعة أعمالهم لا تنسجم ولا تستجيب لتطلعات التنمية المحلية لبلدية امجدل.

02-02- الفرضيات الجزئية :

02-02-01- الفرضية الجزئية الأولى :

– إن النصوص التنظيمية التي يفرضها القانون البلدي، ملائمة لمشاركة اعضاء المجلس الشعبي البلدي في إدارة وتسيير فعالين في التنمية المحلية لبلدية امجدل.

02-02-02- الفرضية الجزئية الثانية:

– كلما ازدادت تبعية البلدية للتمويل المالي المركزي لمشروعات وبرامج التنمية المحلية، تراجعت التنمية المحلية لبلدية امجدل.

03- أهمية الموضوع ومبررات اختياره:

بالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي خصصت التنمية المحلية في الجزائر من 1967 إلى يومنا هذا نجدها لم يجب الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المحلية المتمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عند إعداد برامج التنمية المحلية ولهذا نجد التنمية المحلية في الجزائر لم تأخذ بعدها الاجتماعي بدون النظر إلى البعد الاقتصادي الذي يمكن أن ينتج تنمية محلية مستدامة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها من التلوث.

من بين الأسباب التي دفعتني إلى تناول هذا الموضوع بالدراسة، راجع إلى قناعتي التامة بالدور الذي تلعبه الجامعة في التنمية بكل أبعادها، فهي مركز الدراسات والأبحاث والتجارب، وكذا تكوين الإطارات المؤهلة والتي تملك قدرة التحكم في التسيير. كذلك محاولة التوفيق في المزاوجة بين ما هو نظري وما هو تطبيقي.

وتكمن الأهمية المباشرة للموضوع الذي نحن بصد دراسته في كون المجالس الشعبية البلدية تعد من أهم وأكثر التنظيمات الاجتماعية حساسية وفاعلية في التعبير الفعلي عن المشاركة الاجتماعية الرسمية مع الدولة في إحداث التنمية المحلية، وذلك لأنها تعمل بصفة دائمة ومباشرة مع الولاية، التي تمثل الدولة من جهة ومع سكان البلدية الذين لا تنتهي مطالبهم من جهة أخرى، حيث يعتبر هذا البحث بمثابة دراسة سوسيولوجية ،

مكملة للدراسات القانونية والاقتصادية والسياسية، التي تناولت هذا الموضوع، كل على خلفية تخصصها وحسب طبيعة موضوع علمها ومنهج دراستها.

فيمكن القول إن هذه الدراسة جاءت كمحاولة سوسيولوجية، تسعى لتسليط الضوء على مختلف جوانب هذا الموضوع، من خلال التقرب أكثر من أعضاء المجلس لمعرفة وجهات نظرهم، باعتبارهم شركاء أساسيين في هذه العملية والتقرب أكثر من مما دراستها الميدانية ومعرفة مختلف العقبات والمشكلات المحيطة بها.

باختصار يمكن القول إن الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع كما سبق وأن أشرنا كانت من أهم المبررات والأسباب التي شكلت الدافع لدراسته، دراسة سوسيولوجية بدت ظاهرة في العنوان، حيث استعمل كلمة دور لأن مصطلح "دور" مصطلح سوسيولوجي بالدرجة الأولى بالرغم من تداوله بكثرة في العلوم الأخرى كعلم القانون وعلم السياسة وعلم الاقتصاد وعلم النفس...

كما أن حداثة الموضوع واعتباره أحد الموضوعات البكر في علم الاجتماع بشكل خاص، كانت من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختياره، وذلك بغية توجيه الأنظار إليه أكثر لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية حوله، فنادرا ما نجد الرسائل الجامعية التي تتعرض إليه بشكل مباشر خاصة في علم الاجتماع ويرجع ذلك لصعوبة ميدانه وحساسية موضوعه، الذي لا يزال إلى حد الآن يشكل موضوعا ساخنا يحتدم حوله

النقاش والجدل على الساحة السياسية والإعلامية في الجزائر، خاصة بين أحزاب المعا رضة والحكومة .

04- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف الأساسية، التالية:

- تقديم دراسة علمية، تعالج موضوع مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، من خلال خلفية سوسيولوجية ، تسلط الضوء على الجوانب الغامضة لهذا الموضوع، خاصة تلك التي يختص بدراستها موضوع علم الاجتماع دون العلوم الأخرى، ولكنها تتناسب مع طبيعة موضوعه أكثر.

- معرفة المدى الحقيقي لمشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها، حسب وجهة نظر أعضاء هذا المجلس أنفسهم أو بعبارة أخرى، الإجابة عن التساؤل الرئيس ومختلف التساؤلات الفرعية التي وردت في إشكالية الدراسة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف جوانب هذه العملية والإلمام بكل العوامل المؤثرة فيها .

- قياس أو معرفة مدى نجاح الدولة ميدانيا، في تحقيق ما كرسته ارمدة القوانين ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

- الكشف عن أهم المعوقات والصعوبات، التي تعترض عمل المجالس الشعبية البلدية في الجزائر ومشا ركتها في إحداث التنمية المحلية وهذا بغرض توجيه أنظار السلطات

المعنية للعمل على إزالتها وتفاديها في المستقبل، بما يعود بالفائدة على الصالح العام للمجتمع الجزائري، فربما يساعد بحثنا هذا الجهات المسؤولة في توضح الصورة لديها، خاصة وأنها تركز على الجانب السوسيولوجي للموضوع وتكشف عن جوانب يختص بها علم الاجتماع دون غيره من العلوم الأخرى.

وهناك أيضا مجموعة أخرى من الأهداف التي تسعى هذه الد راسة إلى تحقيقها، نذكر منها :

- تحسين الأداء التنظيمي والوظيفي للمجالس البلدية.
- توجيه وترشيد جهود المجالس البلدية نحو الاعتماد على الموارد المالية والتمويلية المحلية للاستفادة منها حاليا وتطورها وتنميتها مستقبلا.
- توجيه المنتخبين المحليين لمواجهة المشكلات الراهنة والمتوقعة.
- التقرب أكثر من المنتخبين المحليين والوقوف على مشكلاتهم.
- محاولة التأسيس لإستراتيجية مستقبلية فعالة، للتنمية المحلية يقودها سكان البلدية وأعضاء المجلس الذي انتخبوه .

05- نطاق الدراسة

استنادا للصلاحيات المخولة للجماعات المحلية، والمنصوص عليها ضمن نظامها القانوني سنتناول في هذه الدراسة دور هذه الجماعات في التنمية المحلية، وبالأخص حالة البلدية، بإبراز حدود هذه المهمة وطبيعتها وتقاطعها مع الأجهزة الإدارية والتقنية التي

تشـرف عليهـا، أو حتـى تلـك المرافقـة لهـا أو الموضـوعة (أي البلديـة) تحـت وصـايتها الإداريـة، مـع تـدعيمنا لهـذه الدراسـة بنمـاذج تطبيقيـة، تقنيـة وإداريـة لمختلـف المخططـات والمشاريع التنموية بالبلدية.

06- مفاهيم الدراسة :

06-01- التنمية المحلية :

تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها من خلال ايديولوجية معينة. وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية وتجنب دمار الموارد الطبيعية وتطور الموارد البشرية. وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة وهكذا فإن عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع.[1]

وفي هذا المقام يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث

1 محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2007.ص.57

تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير، والتنمية المحلية تعني زيادة النمو والتغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بعيدا عن التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية.

لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد، خلال الستينات من القرن الماضي ، لينتقل في أواخر الستينات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، ثم إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر خلال السبعينات. خلال ثمانينات القرن الماضي تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

وعند بداية التسعينات من نفس الفترة بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية ولهذا شهد مفهوم التنمية في التسعينات عدة تطورات فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

06-02- الانتخابات

هي العملية الرسمية لاختيار شخص لتولي منصب رسمي، أو قبول أو رفض اقتراح سياسي بواسطة التصويت، من المهم التمييز بين شكل الانتخابات ومضمونها. في بعض الحالات توجد الأشكال الانتخابية ولكن يغيب المضمون الانتخابي . [1]

1 ناجي عبد النور، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2006، ص 14.

معظم دول العالم تقيم الانتخابات على الأقل بشكل رسمي ولكن في العديد من الانتخابات تكون غير تنافسية (مثلا يحظر على جميع الأحزاب المشاركة باستثناء حزب واحد). [1]

وتتبع الانتخابات في الدول الديمقراطية الحديثة لملء المقاعد في البرلمان (ممثل السلطة التشريعية)، وأحيانا في السلطة التنفيذية (الرئاسة او رئاسة الحكومة او المجلس الشعبي البلدي) او السلطة القضائية .

06-03- الدور:

تنطلق فكرة نظرية الدور من المجتمع وهي عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعية مترابطة ومتضمنة أدواراً اجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز.[2]

وتستند كذلك على مفهوم التوقعات المتصلة بهذه المراكز الاجتماعية أنواعاً مختلفة من التوقعات التي تحدد تصرفات الأفراد وتتصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع .

فهو أنماط الشخص السلوكية المنظمة من حيث تأثرها بالمكانة التي يشغلها أو الوظائف التي يؤديها في علاقته بشخص واحد أو أكثر ، ويتم اختيار وتشكيل تلك الانماط السلوكية من خلال عدة عوامل ديناميكية هي :

أ- حاجات ودوافع الشخص الشعورية واللاشعورية.

1 ناصر لباد ، القانون الإداري ، التنظيم الإداري ، منشورات دحلب ، حسين داي ، الجزائر ،2012. ص 51 .
2 علي محمد منصور، مبادئ الإدارة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،.1999،ص47.

ب- أفكار الشخص وتصوراته عن الالتزامات والتوقعات المتبادلة والقائمة من خلال العادات والأعراف والتقاليد في المكانة المعنية والوظائف التي يقوم بها.

ت- الاتفاق أو التعارض بين تصورات الشخص عن الالتزامات والتوقعات وتصورات الآخر والآخرين الذين يتعامل معهم عنها.

06-04- المجلس الشعبي البلدي: [1]

بشكل عام يعرف "المجلس" على أنه: جهاز جماعة منتخبة أو هيئة تشكل استشاريا أو تشريعيا لاتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها.

يعد هذا التعريف من التعريفات العامة، التي تنطبق على أي مجلس من المجالس التي يحدد له من صلاحيات، كما يعرف المجلس على أنه: اجتماع عدد من الأفراد تنظمهم مصلحة واحدة أو عمل واحد، يدعون لتداول الراي وإصدار القرارات والقيام بمهمة معينة.

لا يركز هذا التعريف على مسألة انتخاب أعضاء المجلس بل يؤكد على المصلحة الواحدة والعمل المشترك الذي يجمعهم لمناقشته واتخاذ القرار بشأنه.

ومن بين أشهر وأهم المجالس على المستوى المحلي في الجزائر "المجلس الشعبي البلدي" أو (م.ش.ب) الذي يعرف على أنه: الجهاز المنتخب الذي يمثل الإدارة الرئيسية للبلدية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية، كما يعتبر أقدر الأجهزة عن التعبير عن المطالب المحلية.

التعريف الإجرائي لمفهوم المجلس الشعبي البلدي ومشاركته في التنمية المحلية:

1 علي محمد منصور، مبادئ الإدارة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر ، 1999،ص51.

"المجلس الشعبي البلدي هو الجهاز الأساس في البلدية ويمثل السلطة الرئيسة فيها بحيث يتم انتخاب أعضاءه، من طرف سكان البلدية كل خمس سنوات، لينوبوا عنهم في مشاركة الدولة في إدارة وتسيير شؤون البلدية، لاسيما في مجال التنمية المحلية بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والثقافية والبيئية... وفي مختلف مراحلها، حيث تبقى هذه الأخيرة الهدف الأساسي والرئيسي من إنشاء هذا المجلس".

07- الدراسات السابقة:

تعد خاصية التراكم المعرفي من أهم الخصائص الأساسية، التي تشترك فيها معظم العلوم الإنسانية والطبيعية على حد السواء، حيث تلزم جل الباحثين في مجالات العلم المختلفة الانطلاق من حيث انتهى سابقيهم، ولهذا تعد الدراسات السابقة في البحوث الاجتماعية ضرورة منهجية، وجزء متكامل من عملية البحث في مختلف الظواهر الاجتماعية، الأمر الذي يدعو إلى بذل محا ولة للاطلاع على مختلف الدراسات والبحوث إذا تتبعنا الدراسات السابقة الخاصة بدور المجالس الشعبية في التنمية التنمية المحلية نجد أن الباحثين في هذا المجال تناولوا الموضوع ضمن دراسات السابقة، التي تناولت موضوع المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية، سواء كان ذلك من قريب أو من بعيد أو التنمية بصفة عامة، و من بين هذه الدراسات .

07-01- الدراسة الاولى :

تحمل عنوان " المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري" رسالة دكتوراه دولة من إعداد: مزياني فريدة ، في تخصص : القانون، جامعة منتوري ، 2006- قسنطينة، سنة 2005.

تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع تأثير نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري على المجالس الشعبية المحلية، حيث يمكن تحديد أهم معالم الإشكالية، التي يريد صاحب هذا البحث طرحها، في جملة التساؤلات التي أنطلق منها وهي كالتالي:

التساؤل الرئيس:

- ما مدى ملائمة نظام المجالس الشعبية المحلية في ظل القانون الحالي مع التعددية الحزبية ؟

وتندرج من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي علاقة المنتخبين بالأحزاب السياسية ؟ هل ينتهي دورها عند الترشيح أم يستمر؟

قام بهذه الدراسة الباحث عبد المطلب عبد الحميد، بعنوان " التمويل المحلي والتنمية المحلية "

- ما علاقة الناخبين بالمجالس المنتخبة؟

- ما هي علاقة المجالس المحلية المنتخبة بالأحزاب السياسية؟

– هل حقق النظام الانتخابي المحلي في الجزائر، انتخاب مجلس شعبي محلي يعبر عن راي وإرادة هيئة الناخبين؟

– هل المجالس الشعبية المحلية بطرق إدارتها وتسييرها تحقق أهداف التنمية وسير المرافق العامة بانتظام وباضطراد في تلبيتها للحاجات المحلية؟

– ما مدى نجاح نظام المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟

ويمكن الإشارة هنا أيضا إلى أن صاحبة هذا البحث لم تحدد أية أهداف واضحة كما أنها لم تقدم أية فروض بل اكتفت بطرح التساؤلات السابقة، أما من الناحية المنهجية فقد جمعت هذه الدراسة، بين منهجين وذلك تماشيا مع طبيعة الموضوع على حد تعبير صاحبتها وهما "المنهج القانوني التحليلي" و"المنهج المقارن"، فالأول يهدف إلى تحليل موقف المشرع الجزائري في شأن موضوع المجالس الشعبية المحلية، أما الثاني فيعتمد على مقارنة النصوص والتشريعات القانونية الجزائرية مع نظيراتها الأجنبية.

من أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي:

النتيجة العامة :

إن مسألة تعدد الأحزاب أو وجود حزب واحد، يتعلق بالأوضاع الاجتماعية والوعي السياسي والثقافة العامة في أي بلد، فالبلدان المتقدمة التي تتمتع بالارتفاع في مستوى المعيشة وبلوغ الوعي السياسي حدا معينا يمكنهم الأخذ بنظم التعددية الحزبية، بينما

البلدان التي يعاني اقتصادها من الأزمات وتدني مستوى المعيشة فإن الوعي السياسي فيها لا يزال دون الحد المطلوب لذا فإن نظام الحزب الواحد يناسبها أكثر.

النتائج الفرعية كلما زاد وعي الفرد وزاد نضوجا كلما زادت فعالية رقابته على الهيئات المحلية.

رغم توسيع المشرع الجزائري لاختصاصات المجالس المحلية إلا أن استقلاليتها غير كاملة بسبب ضعف مواردها المحلية.

يرجع عدم قيام المجالس الشعبية المحلية بدورها كاملا، ناتج عن عدم فهم المنتخبين للنصوص القانونية ونقص تجربتهم في الشؤون العامة المحلية.

إن المجالس المحلية والبلدية بشكل خاص مقيدة بسلطة الرقابة، لأنها تبقى مرتبطة بالأجهزة المركزية التي توجهها حسب إرادتها.

07-02- الدراسة الثانية:

قام بها الباحث محمد عبيدي بأكاديمية الاقتصاد ببولونيا سنة 1990 ، في أطروحة دكتوراه بعنوان :

« Le développement régional en Algérie ,ses perspectives a travers le cas des hauts-plateaux »

حيث عالج فيها إشكالية التنمية الجهوية في الجزائر ، إذ تطرق إلى كيفية تنمية منطقة كبيرة نسبيا و هي منطقة الهضاب العليا و المشاكل التي تعانيها المناطق الداخلية و التي تدفع بالسكان إلى النزوح نحو الشمال أي العاصمة ، لكن هذه الدراسة تعد قديمة نسبيا إذ

تعود إلى سنة 1990 و غطت الدراسة الفترة من 1967 إلى 1989 كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار مشاكل الوحدات الصغيرة (الولاية ، البلدية) بل ناقشت مشاكل منطقة كاملة ، كما أنها لم تأخذ. بالتعديلات الجديدة التي جاء بها قانوني الولاية و البلدية لسنة 1990 .

07-03- الدراسة الثالثة :

قام بها الباحث محند واعمر علي زيان بجامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير سنة 2001 في أطروحة دكتوراه بعنوان :

« Les finances publiques locales , analyse et perspectives dans une économie en transition Cas de l'Algérie »

حيث عالج فيها إشكالية المالية المحلية في الجزائر في الفترة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر ، كما تناول الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلى غاية سنة 1990 من خلال التحولات التي مست دور الدولة و الصلاحيات التي يمكن أن تتنازل عنها لفائدة الجماعات المحلية في ظل الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة مع الهيئات المالية العالمية ، لكن في المقابل كانت هذه الدراسة كلية و لم تقدم معطيات ميدانية على المستوى المحلي لواقع تمويل التنمية المحلية و العوائق التي تقف أمام قيام الجماعات المحلية بدورها التنموي .

08- المقاربة النظرية

سنقوم بعملية المقاربة النظرية لهذا البحث من خلال النضر إلى المجلس الشعبي البلدي كنسق وظيفي إداري له علاقات مع باقي الأنساق الأخرى المنتشرة بالمجتمع له مدخلاته كمطالب من طرف أفراد البلدية ومخرجات في شكل حلول أو قرارات من طرف المجلس ،وذلك من خلال نظرية الاقتراب النسقي للعالم الأمريكي * دافيد أيدسون* والاقتراب الوظيفي للعالم *غابريال الموند* .

وقد نظر دافيد ايدسون الى العمل الهيئات السياسية أو المجالس المنتخبة من خلال المدخلات والمخرجات أي ما يتم ترجمته من مطالب وتطلعات الجماهير الشعبية في شكل شكاوى واستفسارات واحتجاجات ومخرجات في شكل مقترحات وحلول وقرارات من طرف هذه المجالس والمتعلقة بالتنمية المحلية .

08-01 الاقتراب النسقي عند دافيد ايدسون [1]

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم هذه الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية التي بدأ في التبلور والظهور مع منتصف الخمسينيات. والحقيقة أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخراً. كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة، بل جاء من خلال علماء الاجتماع من أمثال"بارسونز" ، و"هومانز " وغيرهم الذين قاموا بتطوير مفهوم النظام الاجتماعي، ومن خلالهم تمكن عدد لا بأس به

1 رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002. ص 15-16

من علماء السياسة من أمثال ايستون، المون، ميتشيل، أبتر، باي، وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب النظم في الدراسات السياسية.

والتي كان لها أيضاً دوراً بارزاً في الحركة الفكرية التي استهدفت توحيد العلوم في اطار النظرية العامة للنظم. ويرجع الفضل الأول في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي"ديفيد ايستون ، ومن هنا لم يكن غريباً أن يطلق بعض دارسي العلوم السياسية على اقتراب التحليل النظمي"اقتراب ايستون". جاء تطوير ايستون لاقتراب تحليل النظم في علم السياسة تدريجياً وعلى مراحل. ففي عام 1953، نشر اللبنات الأولى لمفهوم"النظام السياسي" في كتابه النظام السياسي، والتي تطورت بصورة واضحة في مقالته العلمية المنشورة بمجلة وارد بوليتك عام 1956، وبصورة أكثر وضوحاً في كتابه تحليل نظام للحياة السياسية الصادرة عام 1965 والذي يرى فيه ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في اطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. فوفقاً لاقتراب النظم، تميل المجتمعات والجماعات إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبياً تعمل في اطار بيئة أشمل، هذه الكيانات يمكن نعتها بصفة النظام نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها، هذه الكيانات لها أيضاً حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها، فضلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من

خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.

إن النظام السياسي عند دافيد يبني على أساس المدخلات و المخرجات ، بالنسبة للمدخلات فتتكون عند ايستون من عنصرين أساسيين و هما المطالب و الحاجات الصادرة عن المجتمع (المجتمع المدني ، استطلاعات الرأي العام ، وسائل الإعلام) و التي يجب أن يعبر عنها في شكل تظاهرات سياسية عقلانية ومنظمة دعم و مساندة النظام النظام السياسي ، والايمان بقواعد اللعبة السياسية ، اما بخصوص المخرجات فهي عبارة عن رد فعل المؤسسات السياسية الحاكمة على الطلبات و المطالب الصادرة عن المجتمع ، و ذلك عن طريق تغذية استرجاعية. ويكون رد فعل النظام السياسي إما إيجابيا أو سلبيا فيصير ايجابيا عندما يتخذ النظام السياسي تدابير سياسية إيجابية ، تتمثل في قبول و تحقيق مطالب المحيط ، و من تم ترجمتها في شكل سياسات عامة و يتخذ رد الفعل طريقا سلبيا عندما تقابل مطالب المحيط بالرفض و التدابير الزجرية و القمعية.

و بالتالي فإن النظام السياسي إذا اتخذ إجراءات ايجابية بالنسبة لايستون فإنه يحقق لنفسه توازنا يمنحه طابع الديمقراطية .أما إذا قوبلت مطالب المحيط بالرفض فإن هذا النظام السياسي نظام غير متوازن ، و بالتالي غير ديمقراطي.

08 -02 الاقتراب الوظيفي عند غابريال الموند [1]

ان الموند في اطار دراسته للبلدان النامية قد ميز بين أربعة وظائف رئيسية للنظام السياسي على مستوى المدخلات هي وظيفة التنشئة السياسية والتجنيد السياسي وهي العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى آخر، يتم ذلك بواسطة العديد من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، دور العبادة، أدوات الإعلام الجماهيري...الخ.

أما وظيفة التجنيد السياسي، وهي وظيفة مرتبطة بالتنشئة السياسية، فمهمتها اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها. تتم هذه الوظيفة عن طريق مؤسسات سياسية كالأحزاب والنقابات.

وظيفة التعبير عن المصالح، حيث تقوم الجماعات المختلفة داخل النظام بالتعبير عن مصالحها، ويفترض أن يتم ذلك من خلال القنوات الشرعية للتعبير عن المطالب، إلا أنه كثيراً ما يتم التعبير عن هذه المصالح من خلال القنوات غير الشرعية وغالباً ما يتم ذلك باستخدام العنف، الأمر الذي لا شك يؤثر على مدى استقرار النظام.

وظيفة تجميع المصالح ، ويقصد بها بلورة المطالب والمؤالفة بينها وتكتيلها لتقدم في شكل مقترحات تعرض على صانعي القرار. وبديهي أن وجود أبنية تقوم بتجميع المصالح كالأحزاب يخفف كثير من العبء على صانعي القرار، وبالتالي يزيد من قدرة الاستجابة

1 رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، 2002. ص 17-18

للنظام السياسي وبنفس الصورة وعلى غرار تقسيم المدخلات إلى مجموعة من الوظائف كما سبقت الإشارة، وميز الموند ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي وظيفة صنع القرار، بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس.

وظيفة تنفيذ القواعد بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري والسلطة التنفيذية.

وظيفة التقاضي حول القواعد بما يتطلبه من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد.

8-2-1التحويل:

تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته من موارد ومطالب وتأييد إلى مخرجات، أي قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي. التحويل هو بمثابة غربلة للمدخلات. وعلى عكس مفهومي المدخلات والمخرجات اللذان يمثلان عمليات تبادلية بين النظام السياسي من جهة وبيئتيه المحيطة من جهة أخرى، فإن عملية التحويل لا تعدو أن تكون عملية داخلية تتم في إطار النظام ذاته.

8-2-2-التغذية استرجاعية:

يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلباً أو إيجاباً ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى، التغذية الاسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الاسترجاعية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام.